السِّبْرُ والتَّقْسِيمُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ) فِي كُتُبِهِ الْمَسَائِل (الدَّرْسُ الصَّرفِيّ مِثَالاً)

م.م . مهند أحمد إبراهيم

الكلية التربوية المفتوحة (مركز البصرة)

Mhnd39874@gmail.com

أ.د. ليث داود سلمان

جامعة البصرة – كلية الآداب

leith.dawood@uobasrah.edu.iq

ملخص البحث:

إنَّ السبرَ والتقسيم هو واحد من طرق الاستدلال العقلية، ويقصد به أن تستحضر الأمور التي تتصل بالحكم اللغوي، ثم تبطل بعض وجوهها و تختار الأصلح بينها، وأظهر جانباً عقلياً هامًّا من تلك الأدلة، التي كان لها حضوراً لافتاً في الدرس الصرَّفيّ عند أبي عليّ الفارسي(ت ٣٧٧ه) في كتبه المسائل، فهو يلجأ إليه باستمرار و يوظّفه في المباحث الصَّرفية؛ ليستدلَّ على ما يريد، و يعدُّ ذلك أيضاً جانباً من جوانب التأثر والتأثير بين العلوم، وأخصُّ من تلك العلوم أصول الفقه، فقد استعمله الفقهاء كثيراً في اثبات الأحكام الفقهية .

الكلمات المفتاحية : السبر، التقسيم ، الدرس الصرفيّ .

Probing and Dividing of Abu Ali Al- Farisi in his Books Al Masa'el (Issues)
(Morphological Aspect As An Example)

Asst. Lecturer. Mohanad Ahmed Ibrahim
Opening Educational College (Basra)
Prof .Dr. Layth Dawood Salman
University of Basra , College of Arts

Abstract:

Mental reasoning methods like probing and division are used to bring up issues associated with linguistic judgment, then invalidate some of its elements and select the best one.

An important mental aspect of those evidences have been showed , which had a remarkable presence in the morphological aspect of Abu Ali Al-Farisi in his books Al Masa'el (Issues) . He constantly resorts to it and employs it in the morphological investigations. This is also considered as an aspect of influence and effect among sciences, and the most important of those sciences is the principles of jurisprudence, as the Philologists have used it a lot in proving jurisprudential rulings.

Keywords: Probing , Dividing , Morphological Aspect .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

المقدمة

لم يكن البحث في أدلة النحو بالأمر الهين ، بل هو من الأمور التي تصعب بمكان؛ لأنَّه بحث في الفكر النحوي، أصوله و قواعده، و يهدف هذا البحث إلى إظهار جانبٍ من جوانب ذلك التفكير، و أخصُّ بالذِّكر منها (السبر و التقسيم) الذي يعدُّ من الجوانب العقلية في التفكير النحوي، إذ تنقسم الأدلة في التفكير اللغوي إلى : أدلة نقلية (كلام العرب شعره و نثره ، و القرآن الكريم ، و الحديث الشريف)، و أخرى عقلية (القياس و الإجماع و الاستصحاب) و تتفرع عن الأدلة العقلية فروع منها التعليل و السبر و التقسيم و عدم النظير و غير ذلك .

وأرتى البحث أن يظهر جانباً عقلياً من تلك الأدلة، كان حضوره في الدرس الصرَّفيّ عند أبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧ه) في كتبه المسائل حضوراً لافتاً، فهو يلجأ إليه باستمرار و يوظّفه في المباحث الصَّرفية؛ ليستدلَّ على ما يريد، و يعدُّ ذلك أيضاً جانباً من جوانب التأثر والتأثير بين العلوم، و أخصُّ من تلك العلوم أصول الفقه، فقد استعمله الفقهاء كثيراً في اثبات الأحكام الفقهية .

التمهـــــــيـــــــد

السِّبْرُ والتقسيمُ من الأدلة العقلية التي اعتمدها العلماء في المنطق، من خلال حصر الأقسام المحتملة ثم التفريق بينها، واختيار الأصلح، وقبل الولوج في صلب البحث لا بُدَّ من وقفة تعريفية موجزة تبين المقصود من (السبر والتقسيم)، ثمَّ الانتقال إلى (السبر والتقسيم) في النحو و الصَّرف، وبيان الكيفية التي وظّف بها أبو عليّ الفارسيّ هذا الدليل العقليّ من خلال درسه الصَّرفيّ في كتب المسائل .

السبر لغة :

هو " التجربة، و سبر ما عنده أي جربّه "[١]، قال الجوهريّ(ت ٣٩٨ه) :

" سبَرْتُ الجُرْحَ أسْبُرُهُ، إذا نَظَرْتَ ما غَوْرُهُ ." [٢]، و ورد في معجم مقاييس اللغة " السَّبْر، و هو رَوْزُ الأمرِ و تعرُّف قدْره . يقال خَبَرْتُ ما عند فلان و سَبَرتُه. و يقال للحديدة التي يُعرَف بها قدرُ الجِراحة مِسْبَار . " [٣]، و " السبر: استخراج كُنْه الأمر. و السبر مصدر سَبَرَ الجرح يسْبُرُه، و يسيره سَبْرَاً نظر مقداره و قاسه ليعرف غَوْرَه" [٤] .

أمَّا **التقسيم** :

جاء في معجم مقاييس اللغة : " القاف و السين و الميم أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على جمال و حسن، و الآخر على تجزئة شيء...والأصل الآخر القَسْم : مصدر قَسَمت الشيء قَسْماً " [٥] .

و قال الجوهريّ:" القَسْمُ : مصدر قَسَمْتُ الشيءَ فانْقَسَمَ، و الموضع مَقْسَمٌ، مثل : مَجْلِسٍ ... قال يعقوب : يقال : هو يَقْسِمُ أمره قَسْمَاً، أي : يقدِّره و ينظر فيه كيف يفعل " [٦] جاء في معجم مقاييس اللغة " القاف و السين و الميم أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على جمال و حسن، والآخر على تجزئة شيء...و الأصل الآخر القَسْم: مصدر قَسَمت الشيء قَسْماً " [٧] .

اصطلاحاً :

لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذا المصطلح قد سبق إليه الأصوليون قبل النحويين؛ لذا من الضروري بيان تعريف الأصوليين و مقابلته مع تعريف النحويين .

السبر و التقسيم في أصول الفقه :

يقصد به في أصول الفقه حصر الأوصاف التي تحتمل العلِّيّة في الأصل ثمَّ إبطال بعضها بدليل، و اختيار الباقي [٨]، و قيل : " السِّبْرُ : اختبار الوصف هل يصلح للعلّية أو لا، و التقسيم : هو أنَّ العلة إمَّا كذا و إمَّا كذا[٩]، و قيل هو " جمع الأوصاف التي يظن كونها عِلّة في الأصل، ثمَّ اختبارها بإبطال ما لا يصلح منها للعلية، فيتعين الباقي للتعليل"[١٠] .

المبحث الأول

(السِّبْرُ و التقسيمُ في النحوِ و الصَّرفِ)

يتفرع هذا النوع من الاستدلال ضمن ما يلحق بالقياس، و قد سمّاه ابن الأنباري(ت٥٧٧ه) بـــ(التقسيم)، و هو لديه على نوعين ، الأول " أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً، فيبطلُ بذلك قوله "[١١]، والثاني" أن يذكر جميع الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته، فيصحُّ قوله "[١٢]، جعل ابن الأنباري هذا النوع من الاستدلال يتجه اتجاهين الأول ينفي الأقسام المحتملة فيبطلها جميعاً، والثاني يتعلق باختيار أحد هذه الأقسام التي تجوز، و يصحح واحداً يرتضيه و يراه .

أمَّا السيوطيّ(ت ٩١١ه) فيعرفه " أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يَسْبُرُهَا، أي : يختبر ما يصلح و ينفي ما عداه بطريقه "[١٣]، جعل السيوطيّ هذا النوع من الاستدلال نوعاً واحداً لا غير، ومثل له بمثال من الخصائص، و نصُّ الخصائص هو: " و ذلك كأن تقسم نحو مَرْوَان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له، فتقول : لا يخلو من أن يكون فَعْلان أو مَفْعَالاً أو فَعْوالاً . فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه . فيفسد كونه مفعالاً أو فعوالاً لأنهما مثالان لم يجيئا "[١٤].

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن جنيّ قد قسَّم الأوزان المحتملة وسبرها، ثم أخرج منها ما كان غير مستعملاً، وأبقى الوزن القريب الذي ينطبق على كلمة (مَرْوَان)، وهو ما كان منتهياً بألف ونون (فَعْلَان)، فمن خلال اختبار الأمثلة و حصرها، و إخراج غير المستعمل منها على وفق السماع، و اختيار ما بقي وهو الأقرب للقياس؛ لأنَّ هذا الوزن يصلح لكلمة مَرْوَان؛ وهذا ما يقوي علة الحكم لديه [١٥] .

بعد أن اكتملت اجراءات التعريف، يتضح أنَّ السبر و التقسيم لا يختلف مفهومها اللغوي عمَّا وُجِدَ من مصطلح في أصول الفقه وأصول النحو، فالمصطلح واحد و الدلالات متشابهة، غير أن لكلّ علم تطبيقات ومجالات خاصَّة، ولا يخلو هذا المصطلح من التأثر و التأثير الحاصل بين العلوم الدينيّة و العلوم اللغوية [١٦] .

وقد لوحظ أنَّ هذا المصطلح ينتابه عدم الترتيب منطقياً بين مكونات المصطلح، فالتقسيم سابق منطقياً و عملياً للسبر، و يعلل أحد الباحثين بذلك بقوله : " و لكنَّ التقسيم لمَّا كان وسيلة للاختبار، و السبر هو المقصد، و قاعدة العرب تقديم الأهم قدِّم السبر؛ لأنَّه المقصد الأهم . فالسبر غاية، و التقسيم وسيلة " [١٧].

مكانته عند علماء النحو :

أخذ السبر و التقسيم حيزاً غير قليل من اهتمام العلماء به، بوصفه دليلاً عقلياً منطقياً استعمله العلماء في نطاق الاحتجاج و الجدل، إذ احتوت كتبهم على " مسالك عقلية دقيقة، تؤطر الفكر بصيغة فلسفية في التعاطي مع الموضوع اللغويّ، فكان المطلب الصَّرفيّ فيه لا يغادر مباني الاستدلال ولا يزايل مرتكزات المعرفة"[١٨]، وقد جاءت تمثلاته في جلِّ كتبهم، فابن جنيّ (ت ٣٩٢ه) مثلاً أفرد له باباً في كتابه الخصائص عنوانه (باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب و يحسن لا على ما يبعد ويقبح)[١٩]، و الذي يبدو لي – من خلال عنوان الباب– أنَّه يمثل الشروط الواجب توافرها في هذا الدليل، ثمّ يطالعنا أبو الفتح بقوله :" كَأَنْ تُقَسَّمَ نحو(مَرْوَان) إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له، فتقول : لا يخلو من أنْ يكون (فَعْلَانَ)، أو(مَفْعَالاً)، أو(فَعْوَالاً) . فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه. فَيُفْسدُ كونه (مَفْعَالاً)، أو (فَعْوَالاً)؛ لأَنَّهما مثالان لم يجيئا "[٢٠]، فقد قسَّمَ ابن جنِّيّ الأوزان التي تحتملها الكلمة، ثم أخرج منها ما لم تتكلّم به العرب، واختار (فَعْلَانَ)؛ لأنَّه الوزن الموافق لكلام العرب الذي ينطبق على كلمة (مَرْوَان).

وقد ساق العكبريُّ (ت ٦١٦ه) أدلة البصريين حين أرادوا اثبات فعلية (نعم و بئس)، و جعل (السبر والتقسيم) واحداً من تلك الأدلة، فقال :" و الوجه الثالث : السبر و التقسيم و ذلك أنَّ (نِعْمَ) ليس حرفاً بالإجماع، و قد دلَّ الدليل على أنَّها ليست اسماً ... " [٢١] ، والأمثلة على ذلك كثيرة، أكتفي بهذا القدر من الأمثلة؛ لنخصص الحديث عن أبي عليّ الفارسيّ الذي سيفصح عن توظيف (السبر و التقسيم) في درسه الصَّرفيّ .

مكانة (السبر و التقسيم) عند أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧ه)

إنَّ مكانة السبر والتقسيم تبدو جليّة من خلال اكثار أبي عليّ الفارسيّ من الاستدلال والاحتجاج به في كتبه، وأخصُّ منها مسائله، فهناك الكثير من الأمثلة تؤيد ذلك، و يلاحظ على سبر أبي عليّ الفارسيّ وتقسيمه أنَّه – في الأعمِّ الأغلب – لا يصرح بها – أعني بذلك التسمية، فهو يستحضر الأقسام و يسبرها معللاً مختاراً منها، مبطلاً ما بقي منها، وفي أحيانٍ أخرى يذكر ذلك صراحة، وقد تمثل هذا النحو من خلال تعبيرات مختلفة منها : (والذي تحتمله القسمة)، أو يقول:" لا يخلو قولهم : عِزْوِيْت من أن يكون وزنه : فِعْلِيْت أو فِعْوِيْل أو فِعْلِيْل ..." [٢٢]، وفي أحيان يقوم بذكر التقسيمات التي يقترحها، و لكنَّه في الوقت نفسه يعرض عن اختيار أحد الوجوه، و يرجع تنوع إيراد السبر و التقسيم عند الفارسيّ بحسب طبيعة الموقف، فقد يكون استدلالاً، أو احتجاجاً و سأبيِّنُ ذلك – إن شاء الله – من خلال المبحث الثاني الذي يمثل الوجهة التطبيقية لـــ (السِّبْر و التقسيم) .

المبحث الثاني

(السبر و التقسيم الصَّرفِيّ مثالاً)

تمثل السبر و التقسيم عند الفارسيّ في كتبه المسائل من خلال أمثلة صرفيِّة – مجال البحث – كثيرة، لا يسعها المقام جميعها؛ لذا وقع الاختيار على الآتي :

من الشواهد الصرفية الواضحة على هذا المنحى عند أبي علي الفارسيّ ما جاء في المسائل البغداديات في المسألة الثانية شرحاً على كلام سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ (عِــزْوِيْت)[٢٣] التاء فيها زائدة لعدم وجود وزن (فِعْوِيْــل) في كلام العرب [٢٤]، فقد قسّم أبو عليّ الوجوه المحتملة (فِعْلِيْت ، فَعْوِيْل، فِعْلِيْل) لوزن هذه الكلمة[٢٥]، ثمّ سبرها إلى :

١ – (فَعْوِيْل) أخرجه من الاحتمال الراجح؛ لأنَّ هذا البناءٌ لم يأتِ في الأوزان الأصيلة، ولا في المزيدة.

٢ – (فِعْلِيْل) وإذا جعلنا هذا الوزن نكون قد حكمنا بأنَّ الواو أصلية؛ لأنَّها تكون اللام الأولى من البناء، و هذا مخالف لما عليه كلام العرب؛ لأنَّه لم يأتِ إلّا في الرباعي المضعف [٢٦].

٣ – (فِعْلِيْت) فبقي هذا الوزن، و هو الوزن الصحيح الذي أقره المصنِّف لكلمة (عِــزْوِيْت)، " فالواو لام مثل عِفْرِيْت " [٢٧] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

ومن الأمثلة أيضاً على السبر و التقسيم قول أبي عليّ الفارسيّ في معرض ردِّهِ عن سؤالٍ افتراضي، والسؤال هو : " فإن قال قائل في قولهم (مُوْسَى) الذي هو اسم أعجمي : ما وزنه من الفعل؟"[٢٨]، ورد هذا السؤال في المسألة الثانية من الشيرازيات وانطوى بناء هذه المسألة على (هذا باب الإضافة إلى ما كان آخره ألف) و يقصد بالإضافة هنا النسب؛ لذا يصبح معنى العنوان (هذا باب النسب إلى ما كان آخره ألف)، يأتي على تقسيم اسم (مُوْسَى) فيقسمه بحسب اشتقاقه، فيقول: " فليس تخلو التسمية من أن تكون نقلاً من الاسم الأعجمي العلم، أو من موسى الحديد "[٢٩]، ثم يأتي بالسؤال الافتراضي ليحتجَّ لما يريد اثباته من وزن (مُوْسَى) الأعجمي، فيقول : " و القول فيه :إنَّه مُفْعَلٌ. و الدليل على ذلك أنَّه لا يخلو من أن يكون فُعْلَى أو مُفْعَلٌ، و ليس قسم ثالث "[٣٠]، و هنا يبدأ استدلاله لما يريد، عن طريق تقسيم وزنه إلى وزنين محتملين، لا ثالث لهما، ثم يسبر الوزن الأول؛ ليبطل دعوى أن يكون فُعْلَى؛ لأنّه " لا يجوز أن يكون فُعْلَى لصرفهم له في النكرة، كما لم يكن (عِيْسَى) إلا فِعْلَى، والألف فيه للإلحاق كالتي في مِغْــزَى، و ليست للتأنيث كالتي في ذِكْرَى؛ بدلالة صرفهم له في النكرة، فَــمِنْ ذَا قالوا: مررتُ بِعِيْسَى و عِيْسَىً آخر، و بمُوْسَى و مُوْسَىً آخر، فلو كان موسى فُعْلَى مثل بُــشْــرَى و لم يكن مُفْعَلاً لما انصرف؛ لأنَّ بُــشْــرَى، وما كان مثلها ممَّا آخره ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فبهذه الدلالة يُعلم أنَّ (مُوْسَى) الذي هو اسم أعجمي مُفْعَلٌ، وليس بفُعْلَى."[٣١]، وفي هذا القول يبعد الوزن الأول (فُعْلَى)؛ لأنَّه اختلف عن (بُــشْــرَى) مما آخره ألــف تأنيث، وينصرف في النكرة، و لم ينصرف في المعرفة؛ لــذا يــقــرر أنَّ وزنــه (مُفْعَلٌ)[٣٢]، و في هذا الاستدلال الصَّرْفيَّ على السبر والتقسيم لم يذكر عبارة المصطلح أو أي جزء منه، و إنَّما اكتفى بذكر قسمي الوزن المحتمل و إبطال الثاني و إثبات الأول له، وفي هذه الحال يركز المصنف على الناحية العملية التطبيقية للسِّبْرِ والتَّقْسِيم، دون الالتفات إلى المصطلح؛ لأنَّ الفارسيّ قد وظَّف هذا الاجراء دليلاً صَرْفِيّاً، يتوسل به في مقام الاحتجاج و الرَّدِ .

و في مثال آخر في المسائل الحلبيات، يقول أبو عليّ : " و سَأَلْتَ – أعــزَّكَ اللهُ – فقلتَ : ما مثل (آوَّتَاه) ؟

والقول في ذلك: إنّه لا يخلو من أن تكون الهمزة المبدوءة بها في الكلمة أصلاً أو زائدة"[٣٣]، أفصح الفارسيّ عن جانب تأريخيّ من جوانب تشّكل سياقات المسائل، ومقام طرفي الخطاب، فالسائل الأمير عضد الدولة البويهيّ(ت ٣٧٢ه)، والمسؤول أبو عليّ الفارسيّ، وهذا يمثل أوج الحركة الفكرية في ذلك العصر، فقد حرص الأمراء على العلم والمعرفة؛ لذا نال العلماء الحظوة والمكانة الرفيعة في بلاط الحكَّام .

وعوداً على سؤال عضد الدولة فقد قسَّم الفارسيّ الهمزة على أصلية و زائدة؛ ليتوصل عبر ذلك إلى معرفة وزن تلك الكلمة ، فيفصل القول في ذلك : " فإن كانت أصلاً كانت (فَاعِلة). "[٣٤].

ثمَّ يأتي على الحرف الثاني (العين) فيقسم و يسبر، فيقول : " فأمَّا حركة العين فلا تخلو من أن تكون من أقسام الحركات الثلاث . فالذي يجوز أن تتحرك به الكسرة أو الفتحة، فإن قدرتَ حركتها الكسرة كانت

(فاعِلة) بمنزلة (العاقِبة) و (العافِية) و ما أشبه ذلك مما يكون على (فاعِلة). وإن قدرتَ الفتحة كانت بمنزلة (الطابَق) و (التابَل) وما أشبه ذلك. و الأول أوجه – عندي – لأنَّه أكثر في الأسماء و أوسع تصرفاً؛ ألا ترى أنه قد جاء في الأسماء نحو(الكاهِل) و(الغارِب)، وفي المصادر نحو(العاقِبة) و (العافِية)، وجاء اسماً للجمع (الجَامِل)، و(البَاقِر)، و(السَّامِر)، و(الدَّابِر)، و في الصِّفات من الكثرة في نحو (ضَارِب) على ما خفاء به" [٣٥]. جعل المصنف عين الكلمة تحتمل احتمالين، إمَّا الكسرة، وإمَّا الفتحة، وأبعد الضمة؛ لأنَّه لم يأتِ في كلام العرب هذا الوزن(فَاعَل) و المقصود بذلك الأسماء، ورجحَّ احتمال الكسرة؛ لأنَّه جاء في كلام العرب كثيراً من الأسماء و الصفات على غرار هذا الوزن فقال(والأول أوجه –عندي– لأنَّه أكثر في الأسماء وأوسع تصرفاً) .

ومن أمثلة السبر و التقسيم ما جاء في العسكريات، إذ يقول: " و في مَعْدِي كرب من الشذوذ وهو أنَّ (مَعْدِي) لا يخلو من أن يكون (فَعْلِي) من مَعَدَ في الأرض إذا بَعُدَ[٣٦]، أو يكون (مَفْعَلاً) من (عَدَا، يَعْدُو)، وليس في الكلام (فَعْلِي)، و(المَفْعِل) بكسر العين من المعتل اللام، إنَّما يجيء على (مَفْعِل) كالمعتدي و المنتمي و المعني، فلا يحمل هذا على (فَعْلِي)لأنَّه ليس في الكلام"[٣٧] عالج في هذه المسألة وزن كلمة (معدي كرب) و يقرر فيه نوعاً من الشذوذ، ويعتل لذلك من خلال السبر والتقسيم، مفصلاً وزنه على أقسام، ثمَّ يفند معللاً اختيار وزن (مفعل) فهو يخرج وزن (فعلي) ويستبعده من التقسيم لأنه لم يأتِ في كلام العرب، ويجعل وزن (مَعْدِي) (مَفْعِل) لأمرين هما مجيئه على قياس صحيح، و الأمر الآخر أنَّ أسماء الأعلام قد تأتي على وزن مخالف لغيرها [٣٨].

و من أمثلة البصريات على السبر و التقسيم قوله : " و عليه الذي تحتمله القسمة في ذلك ثلاثة أوجه : أحدها تَأْتَالُهُ من أَوْلِ الذي هو السياسة (تَفْتَعِلُ) منه أي ترجِعُ إليه إبهامها إذا زال عنها و تعود ... " [٣٩]، بُنِيَت هذه المسألة على بيان كلمة (تَأْتَالُهُ) الواردة في بيت الشاعر المخضرم لبيد بين ربيعة العامري (ت ٤١ هـ)[٤٠]، إذ جاء القسم الأول من القسمة الذي جعل وزنه (تَفْتَعِلُ) و يقرر أنَّه من الفعل (أَوْلِ) أي رجع، و تكون عينه في الأصل واواً، لذا وجب أن يكون الفعل (تَأْتَوْلَه)؛ و بسبب سكون الواو و فتح ما قبلها أُعِلَّت بقلبها إلى ألف . والقسم الثاني جاء في قوله:" وإن كانت اللام جارة في (له) فليس من هذا، ولكن (تَأْتَا) يحتمل أن يكون (تَفْتَعِلُ) من (أوَى يْـأَوِي) من ﴿**أَوَيْ إِلَى الصَّخْرَةِ** ﴾[٤١]

وَ يَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ [٤٢]

فإذا كان كذلك كان القياس تصحيح العين لإعلال اللام؛ لأنَّه لا يتوالى علتان . ألا ترى أنَّ باب حَيِيْتُ و قَوِيْتُ و نحو هذا تصحُّ العين فيه و لا تعتل إلَّا أنَّه قد يمكن أن يكون الحذف لَحِقَ اللام لطولها بالزيادة و تكرر حروف العلة فيها . و كان ذلك غير بعيد، إذ قد جاء ﴿ حَاْشَ للهِ ﴾، فلمَّا لَحِقَ الحذف كما لحق الحذف اللام في هذا الفعل صارت العين طرفاً فجرى عليها ما كان يجري على الكلمة قبل الخذف؛ إذ صارت في

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

موضعها . ألا ترى أنَّ (لَمْ يَكُ) جرى بعد الحذف مجرى ما لم يحذف منه شيء . فكما لم يعتد بالحركة المحذوفة من النون لما حذفت النون كذلك لم يعتدَّ هنا بحذف اللام لمَّا أُعِــلَّ العين"(٤٤) .

أمَّا في القسم الثاني فَيُخَرِّجُ أبو عليّ الفارسيّ الفعل على أنَّه من (أوَى يْــأَوِي)، وفي هذا التخريج يختلف الفعل عن سابقه، فيصبح (تَأْتَا)، و اللام في (له) حرف جر اتصل بالضمير، و وزن الفعل يبقى (تفتعل)، و عند المقارنة بين الفعل و وزنه يلاحظ أنَّ الفعل نقصت حروفه عمَّا قابله من الوزن، و ذلك بحذف لامه، فما سبب هذا الحذف ؟ إذا ما علمنا أنَّ القياس يجيز تصحيح الفعل ! و أنَّه لا يجوز توالي علتان على الفعل، علَّة قلب عين الفعل إلى ألف، وعلة الحذف !

وقد أجاب أبو عليّ الفارسيّ عن هذا الإشكال الذي طرحه في قسمته، وخَرَّجه، إذ قال أبو عليّ الفارسيّ : " إلَّا أنَّه قد يمكن أن يكون الحذف لَحِقَ اللام لطولها بالزيادة و تكرر حروف العلة فيها "(٤٥)، فهو يعلل سبب الحذف هنا بعلتين طول الفعل بسبب الحروف الزائدة، و العلة الثانية تكرار حروف العلة في الفعل؛ لأنَّه احتوى على حرفي علة (أوى) عينه و لامه، ثم يعضد هذا الرأي بوجود الحذف في بعض الكلمات العربية، و إنْ اختلفت أمثلتها، لكنَّه حَذْفٌ وَقَعَ على لام الكلمة . و لكنَّ أبا عليّ الفارسيّ لم يصرح بالقسم الثالث من القسمة، و الظاهر صاغه عل شكل سؤال افتراضي ليحتج له و هو قوله :" فإن قلت: فهل تكون (تَأْتَا) من (تَأْتِي)على من يقول رُضَى؟

فإنَّ ذلك إنْ قيلَ على أنَّ المعنى تأْتِي إِبْهامُهَا للإيقاع و الضرب ثمَّ أبدل . "(٤٦)، هذه لغة طيء كما ينقل محقق الكتاب (٤٧) ، و يجعلها أبو عليّ قياساً صحيحاً و يُخْرِجُ ذلك على وجوه فيقول : " فإن قاس أهل هذه اللغة المضارع على الماضي فهو قياس، و إن تركوا القياس لئلا تلتبس بباب (يَخْشَى) فهو وجه، و إن جعلوه مثل أبى يَأْبَى فهو وجه " (٤٨).

يلاحظ على هذا الموضع من القسمة التي أجراها أبو عليّ الفارسيّ على ذلك الفعل عند سبره و تقسيمه، أنَّه أطلق صراحة مصطلح القسمة، و هذا يدلّ على معرفة أبي عليّ معرفة تامَّة بالعلوم المنطقيّة، و منها السِّبْرُ و التقسيم؛ لأنَّه قد طبَّقَ ذلك عمليًّا و ترجمه من خلال علم من علوم اللغة العربية، ألا و هو الصَّرف.

والملاحظة الأخرى أنَّه لم يبطل شيئاً من الأقسام التي ذكرها، و هنا قد أتى بنوعٍ جديدٍ من القسمة لم يذكرها أحد، فالعلماء الذين كتبوا في أصول النحو لم يذكروا هذا النوع من القسمة في كتبهم، و هذا ما يحسب لأبي عليّ الفارسيّ، و يصحُّ لي أن أطلق عليها (القسمة المسكوت عنها)؛ لأنَّه لم يبطل شيئاً من تلك الأقسام، و لم يتبنَّ أحد الأقسام التي ذكرها و يرجحه، و إنَّما قسمها و احتجَّ لكلّ قسمٍ منها بما يراه من الوجوه، و ربما حاد إلى نحو هذا العمل؛ لأنَّه يرى كلَّ هذه الوجوه جائزة و ممكنة في كلام العرب، ولم يرَ شيئاً منها يخالف كلام العرب، أو جعل مجالاً رحباً للمتلقي بحقِّ الاختيار.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

وقد يتصل بهذا النوع من التقسيم ما وُجِــدَ في مسائله من تقسيم الوجوه الصحيحة التي تجوز صرفيَّاً في الاستعمال، و بيان وجوهها من الكلام العربيّ الصحيح، فيبيّن تلك الوجوه بأحسن بيان، من ذلك على سبيل المثال تقسيمه الواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة، بنى ذلك على قول سيبويه : " و إذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتنَّ إلى الزائد و إلى غير الزائد. ألا تراهم قالوا أَوَّل و أوائل فهمزوا ما جاء من نفس الحرف " (٤٩) . ذكر أبو عليّ الفارسيّ قول سيبويه بالمعنى، و بنى مسألته من خلال تطويعه لنص سيبويه، و تمثيله بكلمة (أَوَّل) التي تجمع على (أوائل)، و قسّم لنا ذلك على قسمين :

الأولى : يخيّر أبو عليّ بين أمرين جواز قلب الواو الأولى همزة أو بقائها واواً ، و يمثل بــ (أقّتت– وقّتت) و (وُوْعِدَ – أوْعِدَ)، وهذا جارٍ على وفق كلام العرب في الاستعمال (اللهجات)، فضلاً عن ذلك ما قرره علماء العربية من وجود تقارب شديد بين الهمزة و أحرف العلة؛ لأنَّها تخرج من مخرج واحد(الجوف)؛ ما يعطي بُعداً آخر يسمح لمتكلمي اللغة بالقلب وعدمه (٥٠) .

و الثانية : و هي الواو اللازمة التي لا تقلب، و يمثل لها بــ (واصل) في جمع التكسير (أواصل)، وفي تصغيره (أُوَيْصِل) (٥١).

إنَّ التقسيم للوجوه الجائزة صرفيّاً يدلنا على العلم الغزير الذي كان يحمله الفارسيّ في علم الصَّرف، فهو يقسم الوجوه و يسبرها، و يدلُّ على جوازها و عدم جوازها، بما توافر لديه من أدلة و براهين، و هو بذلك لم يخرج عن قياس الكلام العربي الفصيح، و هذا ما مثَّلَ قمَّةَ النضج الفكريّ و المنطقيّ و اللغويّ عند الفارسيّ .

الخاتمة

أظهر البحث جانباً مهماً من جوانب الأدلة العقلية التي وظّفها علماء النحو خير توظيف في الاستدلال على مختلف الموضوعات اللغوية، و الصَّرْفُ واحداً منها .

انماز أبو عليّ الفارسيّ باستعمال الأدلة العقلية في مختلف وجوه الاستدلال و الاحتجاج و المناظرة، فقد انبثق ذلك من خلال الدرس الصرفيّ في كتبه، ولا سيما – مجال بحثنا– كتب المسائل .

أظهر هذا الدليل (السِّبر والتقسيم) براعة أبي عليّ الفارسيّ العقلية والفكرية، و تمكنه من علم الصَّرْف؛ وذلك من خلال تفننه في صياغة الأوزان المختلفة عند تقسيمها وسبرها، واستخراج الوجوه المحتملة، وبيان الأسلم بينها، على وفق البناء الذي تكلّمت به العرب .

اقترح الباحث نوعاً جديداً من (السبر والتقسيم) وهو (القسمة المسكوت عنها)، اتفاقاً و تقسيمات الفارسيّ، التي قسمها دون الاختيار منها، و هذا يدلّ على جواز التقسيمات جميعها .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

الهوامش :

(١) العين (سبر)٧ / ٢٥١

(٢) الصحاح (سبر) ٥١٢ .

(٣) معجم مقاييس اللغة (سبر) ٣ / ١٢٧ .

(٤) لسان العرب ٦ / ١٥٠ .

(٥) معجم مقاييس اللغة (قسم) ٥ / ٨٦ .

(٦) الصحاح (قسم) ٩٤٠ ، و النص في لسان العرب (قسم) ١١ / ١٦٢ .

(٧) معجم مقاييس اللغة (قسم) ٥ / ٨٦ .

(٨) ينظر : نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول ٣٩٠ .

(٩) الاستدلال بالسبر و التقسيم عند النحاة و الصرفيين دراسة وصفية تحليلية ١٨ .

(١٠) أصول الفقه الاسلامي ٦٧٢ .

(١١) لمع الأدلة في أصول النحو ١٥٠ .

(١٢) المصدر نفسه ١٥١ .

(١٣) الاقتراح في أصول النحو ١١٤ .

(١٤) الخصائص ٣ / ٦٧٧ .

(١٥) ينظر : الأدلة الملحقة بالأصول النحويّة بين ابن جنيّ و ابن الأنباري ٢١ – ٢٢ ، محمد فلاح محمد الغزال ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة آل البيت ، سنة ٢٠١١ م .

(١٦) ينظر : الاستدلال بالسبر و التقسيم عند النحاة و الصرفيين دراسة وصفية تحليلية ١٧ ، نسيبة عب الحميد المواجدة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا قسم اللغة العربية، سنة ٢٠١٠ م .

(١٧) الاستدلال بالسبر و التقسيم عند النحاة و الصرفيين دراسة وصفية تحليلية ١٩ .

(١٨) أدلة التصريف في كتاب دقائق التصريف ١٤٧، (بحث) د . ليث داود سلمان، و د. هادي خلف رسن، مجلة آداب البصرة، العدد ٩٣ ، لسنة ٢٠٢٠ م.

(١٩) ينظر : الخصائص ٣ / ٦٧٧ .

(٢٠) المصدر نفسه ٣ / ٦٧٧ – ٦٧٨ .

(٢١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ٢٧٥ .

(٢٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٨١ .

(٢٣) معناه الدَّاهية و رويت بالغين المعجمة ، و قد ذكر ذلك في المنصف ٣ / ٢٨ .

(٢٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٣١٦ .

(٢٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٨١ – ٨٢ .

(٢٦) المصدر نفسه ٨١ .

(٢٧) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(٢٨) المسائل الشيرازيات ٣٣ .

(٢٩) المصدر نفسه ٣٢ .

(٣٠) المصدر نفسه ٣٣ .

(٣١) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(٣٢) ينظر : المسائل الشيرازيات المسألة الموفية الثلاثين ٤٧٢ ، و ما بعدها مثال آخر على (السبر و التقسيم) و مثال آخر أيضاً في المسألة السادسة و الثلاثين ٥٣٤ .

(٣٣) المسائل الحلبيات ٣٣٣ .

(٣٤) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(٣٥) المصدر نفسه ٣٣٣ – ٣٣٤ .

(٣٦) ينظر : المنصف ٣ / ١٩ .

(٣٧) المسائل العسكريات في النحو ١١١ – ١١٢ .

(٣٨) ينظر : المصدر نفسه ١١٢ .

(٣٩) المسائل البصريات ١ / ٢٥٠ .

(٤٠) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢٤٩ .

(٤١) هنا جاء بمعنى الآية، و ظاهر الأمر أنَّ هناك سبباً ما يحيد عن كتابة الآية ربَّما تعلَّق بأبي عليّ أو بناسخ النص و هو نسيان أو غير ذلك، و ينقل لنا المحقق أنَّ نص الآية مكتوب في هامش المخطوطة في الجزء الذي يقابل الآية، و نص الآية ﴿ قال أرأيت إذ آوِينا إلى الصخرة ﴾ سورة الكهف ٦٣ .

(٤٢) ينظر : شرح ديوان الهذليين ٢ / ٥٠٧ .

(٤٣) المسائل البصريات ١ / ٢٥٠ – ٢٥١ .

(٤٤) المصدر نفسه ٢٥١ .

(٤٥) المصدر نفسه ١ / ٢٥٣ .

(٤٦) المصدر نفسه الصفحة نفسها هامش رقم (١) .

(٤٧) المصدر نفسه ١ / ٢٥٣ .

(٤٨) الكتاب ٤ / ٣٧٠ ، لم يشر محقق كتاب المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات إلى أنّ نص سيبويه نُقِلَ بالمعنى، فضلاً عن عدم الدقة في ذكر موطن النص، فهو غير موجود بالموقع الذي أشار إليه و هو يعتمد نسخة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ ، و يبين أبو عليّ أنَّه بحث هذه المسألة سابقاً و ربّما يقصد بذلك ما ورد في المسائل الشيرازيات في المسألة الأولى ٣ و ما بعدها، و فيها تفصيل عن كلمة أول و تصرفها، و ينظر : ألأصول ٣/٣٤٠ ،و المنصف ٢ / ٢٠١ و ما بعدها .

(٤٩) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٨٥، و بنية الفعل الثلاثي الأجوف عند علماء العربية و المفكر عالم سبيط النيلي – دراسة مقارنة ٣٥، (بحث) مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٦٩ ، لسنة ٢٠١٤ م.

(٥٠) المصدر نفسه ٨٦ .

المصادر :

القرآن الكريم

- أصول الفقه الإسلامي ، الدكتور وهبة الزحيلي ، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٦ه ، ١٩٨٦م .
- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبطه و علق عليه عبدالحكيم عطية، راجعه و قدم له علاء الدين عطية ، دار البيروني، الطبعة الثانية ، ١٣٢٧ه، ٢٠٠٦ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، أبو البقاء العكبريّ ، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ه، ١٩٨٦ م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣ه ، ٢٠١٢ م .
- شرح ديوان الهذليين ، السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، دون طبعة، دون تاريخ.
- الصِّحاح تاج اللغة و صحاح العربية، مرتب ترتيباً ألفبائياً وفق أوائل الحروف، إسماعيل بن حماد الجوهري، راجعه و اعتنى به محمد محمد تامر و أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد ، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠ ه ، ٢٠٠٩ م .
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي و آخرون، مطبعة الهلال، د ت ، د ط .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة ، ١٤٣٠ه، ٢٠٠٩ م .
- لسان العرب ، ابن منظور، دار صادر، بيروت – لبنان ، دون طبعة، دون تاريخ .
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور أحمد عبد الباسط، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، الطبعة الأولى ، ١٤٣٩ه، ٢٠١٨م .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ه، ١٩٨٥م ،
- المسائل الحلبيات، صنعة أبي عليّ الفارسيّ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة و النشر دمشق، دار المنارة للطباعة و النشر بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات، ألّفه أبو علي الفارسيّ، حققه الأستاذ الدكتور حسن بن محمد هنداوي، كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه ، ٢٠٠٤م .
- المسائل العسكريات في النحو، لأبي علي النحويّ، دراسة و تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، الطبعة الثانية، بغداد – العراق ، ١٩٨٢ م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحويّ ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد – العراق، دون تاريخ .

•معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دون طبعة، ١٣٩٩ه، ١٩٧٩ م .

•المنصف شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحويّ البصريّ، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بمصر، أعاد طباعته شركة القدس ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ ه ، ١٩٥٤ م .

• نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، عيسى الأزهري، تحقيق يحيى مراد، دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠٣ .

الرسائل و الأطاريح :

• الأدلة الملحقة بالأصول النحويّة بين ابن جنيّ و ابن الأنباري ٢١ – ٢٢ ، محمد فلاح محمد الغزال ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة آل البيت (الأردن)، سنة ٢٠١١ م .

• الاستدلال بالسبر و التقسيم عند النحاة و الصرفيين دراسة وصفية تحليلية ، نسيبة عبد الحميد المواجدة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا قسم اللغة العربية، السعودية، سنة ٢٠١٠ م .

الدوريات :

• أدلة التصريف في كتاب دقائق التصريف، (بحث) د . ليث داود سلمان، و د. هادي خلف رسن، مجلة آداب البصرة، العدد ٩٣ ، لسنة ٢٠٢٠ م.

• بنية الفعل الثلاثي الأجوف عند علماء العربية و المفكر عالم سبيط النيلي – دراسة مقارنة، ناظم علي عبادي، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٦٩ ، لسنة ٢٠١٤ م.